نحو إرساء نظام نزاهة وطني: دراسة في المفهوم والمكونات والأهداف

Towards Establishing a National Integrity System: A Study of the Concept, Components, and Objectives

م. رائد ربيع فاضل[١][*]

Lec. Raed Rabee Fadel

raied_rabie@tu.edu.iq

أ. د. عماد صلاح الشيخ[٢][**]

Prof. Dr. Emad Salah Al-Sheikh

dr.emad@nahrainuniv.edu.iq

(١)(*) كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

(٢)(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

الملخص

يُعَدّ نظام النزاهة الوطني (NIS)، من الموضوعات التي تلقى ترحيبًا في الوقت الحاضر، وتهتم به جميع الدول، بعدِّه سياسة، وأولوية، وطنية، ودولية، تهدف إلى تقييم مدى قدرات مؤسسات الدولة، في قيامها بالأدوار المتعلقة بتقويض الفساد، وتعزيز النزاهة، ورشادة الحكم، ومنع إساءة استعمال السلطة، بهدف وضع الخطط، والبرامج المناسبة، لمكافحة أشكال الانحراف كافة، والوقاية منه، إذ ارتبط تطوّر المفهوم باستشراء الفساد، والآثار السلبية المترتبة عليه.

Abstract

The National Integrity System (NIS) is a topic that is currently being welcomed and is of interest to all countries, as it is deemed as a national and international priority, aiming to assess the extent of the capabilities of state institutions in carrying out the roles related to undermining corruption, promoting integrity and good governance. NIS is also designed to prevent the abuse of power, with the aim of developing appropriate plans and programs to combat and forestall all forms of deviation. The evolution of this system has been linked to the spread of corruption and its negative effects.

الكلمات المفتاحية: النزاهة، الشفافية، المساءلة، الرقابة، المحاسبة، المشاركة، العدالة.

Keywords: integrity, transparency, accountability, oversight, accounting, Share, Justice.

المقدمة

يمثل نظام النزاهة توافقًا دوليًا حول مبادئ، وقيم، وآليات، مؤسساتية، تمكّن قدر الإمكان من الوقاية من أشكال الانحراف كافة، بهدف تعزيز مناعة المؤسسات العامة ضد الفساد. ويتحقق ذلك عن طريق عملية إصلاح شاملة، تتمثل بتعزيز الشفافية، والمساءلة، في عمل المؤسسات، وتفعيل آليات الرقابة، والمحاسبة، وبناء منظومة شاملة تحكم سلوك العاملين فيها، والتأكد من وجود إطار قانوني ينظّم مساءلة المسؤولين، ومتخذي القرار في الإدارة العامة، ومحاسبتهم، فضلًا عن تعزيز ثقافة مجتمعية تجرّم الفساد، وتدرك أهمية حماية المال العام، وصونه.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من التحديات التي تواجهها الدول، لاسيَّما النامية في مكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الصالح، مما يساعد صنَّاع القرار، والمؤسسات الرقابية، على تبني سياسات عامة قائمة على الشفافية، والمساءلة، قادرة على مكافحة الفساد، وتحقيق الإصلاح المؤسسي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل مفهوم نظام النزاهة الوطني، والتعرف على مكوناته، وآليات عمله، وبيان أهدافه، ودوره، في تعزيز الشفافية، والمساءلة، وذلك بهدف تقديم تصور متكامل، لإرساء نظام نزاهة وطني فعَّال، يتلاءم مع الخصوصيات الوطنية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في غياب نظام نزاهة وطني متكامل، أو ضعفه، في العديد من البلدان، مما أدى إلى تفشي الفساد، وضعف الثقة بالمؤسسات، وعرقلة جهود التنمية، والإصلاح. وهذا يدفع إلى التساؤل الآتي: كيف يمكن بناء نظام فعَّال، يتسم بالاستقلالية، والتكامل، والفاعلية في مكافحة الفساد؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنَّ وجود نظام نزاهة وطني متكامل، قائم على الشفافية، والمساءلة، والتنسيق بين المؤسسات، يسهم بفعَّالية في مكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الصالح، وتحقيق التنمية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق تحليل أدبيات النزاهة، ومفاهيمها، في الأدبيات القانونية، والسياسية، والتوصل إلى نتائج، ومقترحات، تساعد على إرساء نظام فعّال، وواقعي.

هيكلية البحث

قُسِّم البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة احتوت على النتائج، والمقترحات.

المبحث الأول

مفهوم نظام النزاهة الوطني

يشكّل مفهوم نظام النزاهة الوطني، البنية المؤسسية، والقيمية، التي تمكن الدولة من بناء مجتمع خالٍ من الفساد (Corruption)[٣](*)، يرتكز على مبادئ أساسية، مثل: (الشفافية، والمساءلة، والرقابة، والمحاسبة، والمشاركة، والعدالة، وسيادة القانون، والكفاءة، والفعَّالية)، كما يشمل عناصر رئيسة، مثل: (وجود قوانين فعَّالة لمكافحة الفساد، وقضاءٍ نَزيهٍ، وأجهزة رقابية مستقلة، وإعلام حرٍّ، ومشاركة مجتمعية فاعلة)، كذلك يرتبط بالجوانب الأخلاقية، والقيم المتصلة بقيام الفرد بأداء مهامه، مثل: (الأمانة، والإخلاص في العمل، والحفاظ على المال العام)، وذلك في إطار من التعاون بين جميع المكونات الفاعلة في الدولة، مما يعزز الثقة في المؤسسات، ويساعد في توجيه الموارد العامة بشكل عادل، ويحد من فرص إساءة استخدام السلطة لأغراض شخصية.

وإدراكاً لخطورة الفساد، وآثاره السلبية في مختلف القطاعات، والموارد البشرية، والمادية، سعت منظمة الشفافية الدولية (TI)[٤](**) عام (٢٠٠١)، إلى تصميم نموذج عالمي، لتقييم قدرة الدول على الوقاية من الفساد، عن طريق قياس نظام النزاهة الوطني، بهدف تحديد مكامن القوة، والضعف، في البنية المؤسسية للدولة، من الناحيتين التشريعية، والعملية.

وقد طورّت منظمة الشفافية الدولية على مدى تاريخها، آليات عمل نظام النزاهة الوطني، التي تتم داخل الدولة، كأداة قياس مهمة لتشخيص بؤر الانحراف، ومكافحتها. ويعتمد هذا النظام على نهج إصلاحي

---

(٣) (*) الفساد: لفظ ينطوي على معان متعددة، مما جعل تقديم مفهوم عام له مهمة غير يسيرة، ذلك أن العوامل التي تؤدي إلى نموه والأشكال التي يتخذها تختلف باختلاف الإطار الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، القانوني، السياسي الذي يوجد فيه، وعموماً فأن الفساد يغطي مجموعة واسعة من الممارسات المشبوهة، ويشمل أنواعاً من السلوكيات الشاذة، مثل: الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الابتزاز، الحصول على نسب مقابل احالة عقود أو مناقصات، إجبار الأشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد أو العنف والترهيب، قيام الموظف المسؤول عن استلام المواد المتعاقد على توريدها إلى دائرته، بابتزاز المقاول المورّد من خلال فرض مبلغ مالي عليه كشرط لاستلام المواد وتهديده باعتبارها غير مطابقة للمواصفات في حال الامتناع عن الدفع. قيام الميليشيات في مناطق نفوذها بإجبار المقاولين على دفع مبالغ مالية أو فرض عمال تابعين لها عليهم، تحت التهديد بمنعهم من تنفيذ أعمالهم أو عرقلة مشاريعهم. هدر المال العام، التهرب من القوانين والضرائب، الوساطة، تسريب المعلومات، تفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات والعقود، المزاجية في اصدار القرارات الإدارية دون التقيد بالقوانين والأنظمة، بما يلحق أضراراً جسيماً بالأموال العامة. للمزيد، منى رمضان: الإدارة العامة والفساد الإداري الواقع والمأمول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٣٧.

(٤) (**) منظمة الشفافية الدولية (Transparency International): منظمة دولية غير حكومية تعمل على مكافحة الفساد والترويج للشفافية والمساءلة، الموقع الرسمي:

https//:www.transparency.org .

شامل، يغطي مختلف الجوانب المرتبطة بالحكم الصالح، ويشمل ذلك[٥]:

١- الإطار المؤسسي: يقصد به الأجهزة، والإدارات الحكومية المعنية.
٢- الإطار القانوني: يتمثل في التشريعات التي تكفل حماية المواطن من تعسف السلطة، وتحد من انتشار الفساد.
٣- السياسات العامة: تشمل الاستراتيجيات، والخطط التنموية، التي تراعي مصالح المواطنين.
٤- الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص: شركاء رئيسيون في عمل نظام النزاهة الوطني.

كما تسعى المنظمة - عن طريق هذا النظام - إلى تحقيق مجموعة من النتائج، أبرزها نشر الوعي من مخاطر الفساد، وتقييم فعالية مؤسسات الدولة، وأداء العاملين فيها، وصولاً إلى إقامة استراتيجيات تحد أو تقضي على هذه المخاطر[٦]، لاسيَّما ضد إساءة استخدام السلطة، ومخالفة القانون. ومن شأن دعم نظام النزاهة الوطني، أن يدعو إلى تحسين نوعية الحياة، وسيادة القانون، وإحداث تنمية مستدامة، بما يحقق مبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الأفراد، وتكافؤ الفرص. وفي الشكل الآتي توضيح لمفهوم نظام النزاهة الوطني، على نحو مختصر.

شكل (١) مفهوم نظام النزاهة الوطني

المصدر: منظمة الشفافية الدولية https://www.transparency.org.

ويُعَرَّف نظام النزاهة الوطني، بأنَّه: «أنموذج لتقييم قدرة نظام الدولة على مواجهة الفساد، ومكافحته، وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية، بهدف تقييم قدرات مؤسسات الحكم الرئيسة، وهيئات القطاع الحكومي، والجهات الفاعلة غير الحكومية في الدولة، بتقدير مدى قيامها بأدوارها الخاصة بمكافحة الفساد، وتعزيز الحكم الصالح، على المستويين القانوني: قوانين، ونصوص تنظيمية، والعملي: التطبيق الفعلي، وتحديد نقاط القوة، والضعف فيها، إذ يُعَدّ نظام النزاهة الوطني، إطارًا لتحليل نواحي القوة، والضعف، في مؤسسات الدولة، فيما يتعلق بالفساد، فضلًا عن فعّالية الجهود الوطنية في الوقاية منه، ومكافحته، وإرساء دعائم المساءلة، والشفافية، في المجتمع»[٧].

(٥) سوزي عدلي ناشد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وأثاره الاقتصادية - دراسة تطبيقية على مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (٣٠) ، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص ١٦١.
(٦) مجموعة باحثين، دراسة حول نظام النزاهة الوطني، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لبنان، (٢٠٠٩)، ص١٠.
(٧) مجموعة مؤلفين، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، إصدار منظمة الشفافية الدولية والمركز اللبناني للدراسات، (٢٠٠٩)، ص٦٤.

كما يُعَرَّف النظام الوطني للنزاهة، بأنَّه: «إطار شامل يستخدم لتحليل مدى قدرة مؤسسات الدولة، وفعَّاليتها، في مكافحة الفساد، الذي يحصل نتيجة سوء استخدام الإدارة، والوظيفة، والذي ينعكس سلبًا على هياكل الإدارات المؤسسية، ونظامها الوظيفي، وذلك عن طريق ترسيخ مبادئ السلوكيات العالية في ممارسات العمل، التي تعكس الأهداف الإيجابية لمؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى سيادة الأمن، والاستقرار، في المجالات كافة»[٨].

كذلك يشير مفهوم نظام النزاهة الوطني، إلى: «الانتقال من نظام المساءلة العمودية (Vertical account-ability system)، القائم في ظل النظم الاستبدادية التي يحكمها حزب واحد، إلى نظام المحاسبة الأفقية (Horizontal accountability system)، الذي يقوم على تعدد هيئات الرقابة، والمحاسبة: (البرلمانات، وهيئات الرقابة العامة، ووسائل الإعلام الحر، والمحاكم، والمدققين العامين، والنقابات المهنية)، والتي تحول دون إساءة استعمال السلطة، ويصبح كل من يشغل منصبًا عامًا، مسؤولاً بشكل مباشر عن نتائج أعماله، ويخضع للمساءلة»[٩].

المبحث الثاني

مكونات نظام النزاهة الوطني

يتشكّل نظام النزاهة الوطني من ثلاثة مكونات رئيسة، يمكن تمثيلها مجازيًا على هيئة معبد يوناني، وكالآتي[١٠]:

أولاً– القاعدة: وهي تمثل الأساس الذي يُبنى عليه النظام، وتتمثل في الوعي المجتمعي، والقيم السائدة في المجتمع.

ثانياً– الأعمدة: وتشير إلى الركائز التي يستند إليها نظام النزاهة الوطني، والتي تدعم بنيته الكاملة.

ثالثاً– السقف: وهو يرمز إلى الغايات التي يسعى النظام إلى تحقيقها، وتشمل: تحسين جودة الحياة، وترسيخ سيادة القانون، وتحقيق التنمية المستدامة. إذ يُصوَّر هذا السقف على هيئة ثلاث قبب مستقرة فوق الأعمدة. وكما هو موضّح في الشكل الآتي:

---

(٨) النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، ورشة عمل أقامتها كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، (٢١) حزيران (٢٠٢٣).

(٩) تقييم نظام النزاهة في العراق (خارطة طريق عملية)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٩/٥/٢١، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

https//:www.bayancenter.org.

(١٠) مجموعة مؤلفين، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

الشكل (٢) نموذج نظام النزاهة الوطني

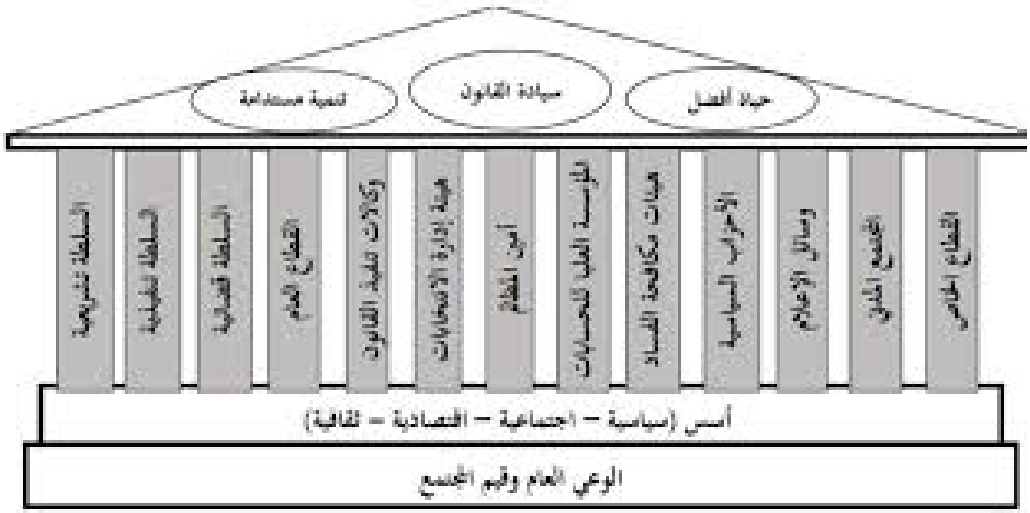

المصدر: مجموعة مؤلفين: نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

نستخلص من الشكل (٢)، أنَّ ارتفاع مستوى الوعي العام، وصلابة القيم المجتمعية، يسهمان بشكل مباشر في تعزيز ركائز نظام النزاهة الوطني، إذ تعملان كقاعدة متينة، تمنح تلك الركائز قوة، وثباتًا، أمَّا في حال ضعف الوعي، وغياب القيم، فإنَّ الأساس يصبح هشًا، مما يؤدي إلى ضعف الأعمدة، وعجزها عن دعم السطح، الذي يرمز إلى النزاهة الوطنية.

وفيما يأتي توضيح مستفيض لمكونات هذا النظام[(١١)]:

أولاً- القاعدة: تمثل الأساس الذي يقوم عليها نظام النزاهة الوطني، وتتشكّل من الآتي:

١- الوعي العام Public awareness : يُعَدّ الوعي بشكل عام من الموضوعات الجديرة بالاهتمام، لدى الكثير من الباحثين، والمفكرين، وتأتي أهميته كونه يمثل الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام السياسي، والاجتماعي, وأنَّ إغفال موضوع الوعي في عملية بناء الدولة، ستعني البناء على أسس من الرمال, إذ لن يصمد مثل هذا البناء، أمام أي أزمة قد تمر بها الدولة، أو المجتمع، مهما كان حجم البناء السياسي، أو العمراني.

ويُعَرَّف الوعي (Consciousness)، بأنَّه: «حالة معرفة أو إدراك الذات، والبيئة المحيطة، وما يقع من مواقف، وأحداث، حتى يكوّن الحكم عليها، فالوعي مرتبط بيقظة الفرد، وقدرته على التعامل مع مختلف الأمور، بطريقة صحيحة»[(١٢)].

(١١) مجموعة باحثين، دراسة حول نظام النزاهة الوطني، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١١.
(١٢) محمد مصطفى عطا، نحو وعي جديد، دار المعارف للطبع والنشر، مصر، (١٩٧٧)، ص٥-٦.

بمعنى آخر استخدام العقل بطريقة بنّاءة، وسليمة، لفهم الواقع، وتكوين تصوّرات واضحة، وبناء أحكام موضوعية، فهو يعكس الإدراك العقلي للتجارب، والمتغيرات المحيطة بالفرد، ويمنحه القدرة على اتخاذ موقف محدد تجاه ما يعيشه من أحداث. ويُعَدّ الوعي نقيضًا للغفلة، التي تمثل حالة من السلبية، والعجز عن التفاعل مع الواقع، نتيجة غياب العقل، والمنطق، في تبني المواقف، وقد تنشأ الغفلة من التخلف، أو التعصب، أو الأمية، أو القهر[١٣].

وهذا الإدراك إذا تجاوز نطاق حدود الفرد، فإنَّه يعزز لديه الشعور بالتضامن، والانتماء، ويزيد من ارتباطه بالآخرين، مما يجعل الوعي في هذا السياق، حاجة مجتمعية ملحة. بل إنَّ الوعي يشكل عنصرًا أساسيًا في بناء المجتمع، إذ لا يمكن أن يقوم مجتمع حقيقي من دون أن يمتلك أفراده إدراكاً واعيًا، لاحتياجاتهم، وظروفهم، وإمكاناتهم، ومدى التحديات، والصعوبات، التي تواجههم في مختلف المجالات. فالمجتمع الذي يفتقر إلى الوعي، أمّا أن يكون مجتمعًا بدائيًا لم يكتمل نموه، ونضجه، أو أنَّه يتجه نحو التفكك، والانهيار الاجتماعي[١٤].

إنَّ خلق الوعي العام لبناء نظام النزاهة، يتطلب بناء تحالف وطني شامل، ويتم ذلك عن طريق رفع الوعي لدى الجمهور بمخاطر الفساد، ونتائجه المدمرة على المجتمع، حتى يتم تثقيف، وتجنيد، أكبر قطاع ممكن من المواطنين، لدعم الجهود الوطنية لمكافحته[١٥]. وهذ يعني أنَّ الوعي ضرورة حتمية، ومهمة، لكل مجتمع مهما بلغ من التطور، وهذا يحتاج إلى مثابرة، وجهد متواصل، لضمان التفاعل مع التقدم العلمي، والتقني السريع، وذلك لأهميته، وقدرته على تغيير أنماط الحياة، وأساليبها، والارتقاء بالمجتمع نحو الأفضل.

٢- قيم المجتمع Community values : لا ريبَ أنَّ لكل مجتمع منظومة من القيم، التي ترسم ملامحه، وتضع أساسه، وتسهم في بلورة التناسق بين أجزائه. وأنَّ المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها، على ما يتوافر لديها من فهم مشترك، للقيم التي تسود المجتمع، والتي تطبَّع أعضاؤه بطابع معين، تميزهم عن أعضاء المجتمعات الأخرى.

وتُعَرَّف القيم بأنَّها: «مجموعة المعايير أو المقاييس، التي تنبثق من جماعة ما، يتخذون منها موازين للحكم على الأعمال، والممارسات المادية، والمعنوية، وتكون لها من القوى، والتأثير في الجماعة، بما لها من صفة الضرورة، والالتزام، والعمومية، وأي خروج عليها، أو انحراف عنها، يصبح بمنزلة خروج عن أهداف الجماعة، ومُثلها العليا»[١٦].

---

(١٣) موسى محمد آل طويرش، الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٨)، (٢٠٠٩)، ص٦١.

(١٤) أنور أحمد، التوعية الاجتماعية، دار مطابع الشعب، بغداد، (١٩٨١)، ص٧-٨.

(١٥) مجموعة مؤلفين، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

(١٦) لطفي بركات أحمد، القيم والتربية، دار المريخ للنشر، الرياض، (١٩٨٣)، ص٤.

وتؤدي القيم دورًا أساسيًا في تنظيم سلوك الأفراد، إذ تسهم في توجيه تصرفاتهم اليومية، بما ينسجم مع مصلحة المجتمع الذي ينتمون إليه، فهي تسهم في دعم النظام السياسي، وتعزيز استقرار الحياة الاجتماعية، إذ إنَّ مفهومي التضامن، والتماسك الاجتماعي، ينبعان من القيم المشتركة بين أفراد المجتمع. ولأنَّ هذه القيم تكتسب عن طريق التفاعل مع الجماعة، والانتماء إليها، فإنَّ الفرد يتقبلها، ويؤمن بعدالتها، بعدّها من أدوات الضبط الاجتماعي، التي تُرشد سلوكه، وتحدد معاييره، بوصفها نتاجًا للتفاعل المستمر بين أفراد المجتمع[١٧].

وتُعَدّ القيم بمكانة الركائز التي تبنى عليها المجتمعات، ومن أهم الروابط التي تربط بين أفراد المجتمع، في ضوء الأحكام القيّمة التي يحرص الأفراد على التصرف بها، والتي تسهم في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراده، ويحكمون عن طريقها على كون فعل ما صحيحًا أم خاطئًا، حسنًا أم سيئًا، فهي التي تحدد ما هو مقبول، وما هو غير مقبول داخل المجتمع[١٨].

إذ يخضع الأفراد إلى مجموعة من القيم، تتوزع مصادرها بين (الدين، والمعتقدات، والأخلاق، والأعراف، والتقاليد)، تتحكم في سلوكهم، وتفكيرهم، وتوجه مشاعرهم، وتسّوغ مواقفهم، وتصرفاتهم، واختياراتهم، وتحدد هويتهم، ومعنى وجودهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع، والمؤسسات، والآخرين، وأنفسهم، والمكان، والزمان، وبمعنى الوجود، وغاياته، ومن دون تلك القيم لا يستطيع المجتمع أن يحافظ على بقائه، واستمراره، فعن طريقها يتحقق انضباط الأفراد، والجماعات، فهي التي تصيغ النظام بدلاً من الفوضى، والحق، والعدل، بدلاً من الظلم، والصدق بدلاً من الكذب، والإخلاص، والأمانة، بدلاً من الخيانة، ولو فقدها سيفقد أهم مقومات تماسكه، وضمان اطمئنان أفراده[١٩].

كما يقع على عاتق الموظف العام، واجب الالتزام بالنزاهة، والكفاءة، والمهنية، والتمسك بالقيم الأساسية المتمثلة في الحفاظ على المال العام، سواء في حياته المدنية، أو سلوكه الاجتماعي، وفي جميع الأوقات، ويفترض أن يكون أداؤه ضمن إطار منظومة من المبادئ، والقيم الأخلاقية، التي تنظم السلوك المهني، والوظيفي، وتوجه الأداء الحكومي، بما يسهم إيجابًا في خدمة الفرد، والمجتمع[٢٠]. إذ ترتبط النزاهة ارتباطاً كبيرًا بمنظومة القيم، المتصلة بقيام الفرد بأداء مهامه، بأجود صورة ممكنة، وبكل أمانة، وإخلاص في العمل، والحفاظ على المال العام، والتصرف - في جميع الأوقات- بطريقة تعزز تلك القيم الأساسية، والسمعة الطيبة للدولة.

---

(١٧) ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، (٢٠٠٢)، ص١٢٧.

(١٨)يعقوب يوسف الكندري، دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية، بحث مقدم الى مؤتمر الوحدة الوطنية، رابطة الاجتماعيين، الكويت، (٢٠٠٨)، ص٦ .

(١٩) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر (بحث في تغيير الأجيال والعلاقات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠١٠)، ص٣٢٤.

(٢٠) وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، أبو ظبي، (٢٠١٧)، ص٣٢.

ثانيًا- الأعمدة (الركائز): على الرغم من تفاوت البنى المجتمعية، واختلاف طبيعة نظمها، فإنَّ هناك مجموعة من الركائز الأساسية المشتركة، التي تشكّل أعمدة نظام النزاهة الوطني، ويتفق على وجود (١٣) عمودًا رئيسًا لهذا النظام. يمكن تصنيفها على النحو الآتي[٢١]:

١- مؤسسات الحكم الرئيسة: السلطات العامة في الدولة: (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية).
٢- الجهات غير الحكومية: الأحزاب، والإعلام، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، واللاعبون الدوليون.
٣- هيئات قطاع الإدارة الحكومية العامة: هيئة الرقابة والمحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، وهيئة إدارة الانتخابات، وهيئة الشكاوى، وهيئة إنفاذ القانون.

كما أنَّ كل عمود من أعمدة نظام النزاهة الوطني، يتمتع باستقلالية نسبية، وتختلف درجة قوته عن الأعمدة الأخرى، ويؤدي ضعف أحدها إلى زيادة الضغط على بقية الأعمدة. وإذا ما تراجعت قوة عدة أعمدة في الوقت نفسه، فإنَّ توازن السطح يختل، مما يؤدي إلى انهيار القبب التي ترمز إلى جودة الحياة، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة. ويتم تقييم هذه القبب استنادًا إلى كفاءتها العامة، ونُظمها الداخلية، ومدى إسهامها في الحفاظ على استقرار النظام العام. إذ إنَّ من شأن دعم النظام الوطني للنزاهة، أن يدعو إلى الارتقاء بجودة الحياة، وسيادة القانون، وإحداث تنمية مستدامة، وذلك بالارتكاز على الأعمدة الرئيسة، التي يستند إليها هذا النظام.

ثالثاً- السطح (الأهداف): إذ تكون على شكل ثلاث قبب، تستقر على سطح المعبد، وكالآتي[٢٢]:

١- جودة الحياة Quality of life: إنَّ تحسين جودة الحياة، وضمان حياة أفضل للمواطنين، هو هدف أسمى يسعى إليه الجميع، على مستوى الأفراد، والجماعات، أو على مستوى الدول، أو المؤسسات، وإنَّ الاهتمام بجودة الحياة، وتحسينها، ورفع مستواها، يسهم في توجه الفرد بإيجابية، وتفاؤل، وفاعلية، نحو حياته، والآخرين، والحياة عامة، كما يسهم في اكتشاف الجوانب الإيجابية للشخصية، وتنميتها، والتمتع بالصحة النفسية، والتوافق الإيجابي.

وتُعَرَّف جودة الحياة، بأنَّها: «شعور الفرد بالرضا، والسعادة، والقدرة على إشباع حاجاته، عن طريق ثراء البيئة، ورقي الخدمات التي تقدم له، في مختلف مجالات الحياة»[٢٣]. كما تُعَرَّف جودة الحياة، بأنَّها: «تقييم الفرد لمستوى الخدمات المادية، والمعنوية، التي تقدم له، ومدى قدرتها على إشباع حاجاته الذاتية، والموضوعية، في سياق الإطار الثقافي، والقيمي، الذي يعيش فيه، وانعكاس ذلك على حالته الصحية، والنفسية، وعلاقاته الاجتماعية، وتوافقه مع البيئة المحيطة»[٢٤].

---

(٢١) غزوان رفيق عويد: دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العراق، العدد (٩)، (٢٠١٦)، ص١٨٠.

(٢٢) بوب جيريمي، مواجهة الفساد.. عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، ترجمة: باسم سكجها، كتاب مرجعي، منظمة الشفافية الدولية ومؤسسة الأرشيف العربي، عمَّان، (٢٠٠٠)، ص٢٢٤.

(٢٣) عبير أحمد أنور، فاتن صلاح عبد الصادق، دور النتائج والتفاؤل في التنبؤ بنوعية الحياة لدى عينة من طلاب الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة دراسات عربية، العدد (٣٤)، (٢٠١٠)، ص٧١.

(٢٤) محمود عبدالحليم منسي، وعلي مهدي كاظم، مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢٠٠٦، ص١٢.

ولقد حظي مفهوم جودة الحياة باهتمام واسع، إذ شهدت بداية الثمانينيات، والتسعينيات، ظهورًا سريعًا لما يُعرف بثورة الجودة، التي ركزت على جودة المنتجات، والمخرجات، فضلًا عن نظام إدارة الجودة (ISO)، ومن ثَمَّ أصبح جودة الحياة معيارًا أساسيًا لرفاهية الأفراد، والمجتمعات، والشعوب. كما دخلت معايير الجودة، وتطبيقاتها، العديد من المجالات، مثل: الصناعة، والزراعة، والاقتصاد، والطب، والتعليم، والسياسة، والاجتماع، والدراسات النفسية. وكان من أبرز نتائج هذه الثورة، تعزيز الاهتمام البحثي بدراسة مفهوم جودة الحياة، عبر هذه القطاعات المختلفة[٢٥]. وقد اهتمت منظمة الصحة العالمية (WHO) بمفهوم جودة الحياة، بوصفه مفهومًا واسعًا يؤثر في الصحة الجسمية للفرد، كذلك فيما له شأن بالحالة النفسية، والروحية، فضلًا عن العلاقات الاجتماعية، وعلاقتها بمظاهر الاستقرار البيئي، ورأت بأنَّ الجودة تكون عن طريق الصحة الجسمية، والسعادة النفسية، ومستوى الاستقلالية، والعلاقات الاجتماعية البيئية، والمعتقدات الشخصية الدينية، والروحية[٢٦].

٢- سيادة القانون Rule of law: أصبح سيادة القانون مثلاً أعلى، ومطمحًا منشودًا يحظى بدعم الأفراد، والحكومات، والمنظمات، في أرجاء العالم، ويسود اعتقاد واسع بأنَّه يمثّل ركيزة أساسية في النظم السياسية، والقانونية، كما يسود اعتراف متزايد بأنَّه يشكّل عنصرًا أساسيًا في العلاقات الدولية.

ويصف تعريف الأمم المتحدة سيادة القانون، بأنَّها: «مبدأ للحكم الصالح يكون فيه جميع الأشخاص، والمؤسسات، والكيانات العامة، والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنًا، وتطبّق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان»[٢٧]. كما عرّف قاموس أكسفورد سيادة القانون، بأنَّه: «سلطة القانون، وتأثيره في المجتمع، خاصة عندما ينظر إليه على أنَّه قيد على السلوك الفردي، والمؤسساتي، وأنَّه المبدأ الذي بموجبه يخضع جميع أعضاء المجتمع على قدم المساواة للقوانين، والعمليات القانونية، التي يكشف عنها علناً»[٢٨]. وهذا يقتضي إلزام جميع الأفراد، سواء أكانوا حكامًا أم محكومين، لحكم القانون، واحترامه، بوصفه الأساس الذي تستند إليه مشروعية الأفعال، والتصرفات، ويجب أن يؤمّن هذا الإلزام حماية الحقوق، والحريات العامة للأفراد، فالقانون لا يُعَدّ مجرد أداة في يد السلطة، بل هو الضامن الحقيقي لصون حقوق الأفراد، وحرياتهم[٢٩].

---

(٢٥) عبد الكريم عبيد جمعة الكبيسي، قياس مستوى جودة الحياة لدى أعضاء هيئات التدريس في الجامعات (دراسة ثقافية مقارنة لعينات عربية)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد (١٣)، العدد (٤٩)، (٢٠١٦)، ص٤٣٢.

(٢٦) ينظر: منظمة الصحة العالمية (WHO): قياس جودة الحياة (WHOQOL- BREF)، الرابط الآتي:
https//:www.who.int/tools/whoqol.

(٢٧) الأمم المتحدة: ما المقصود بسيادة القانون "What is the Rule of Law"، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
https//:www.un.org/ruleoflaw/what-is-the-rule-of-law.

(٢٨)Oxford English Dictionary online, Next Link: https://www.oed.com/?tl=true. (2)

(٢٩) حنان طهاري: ترقية مقومات دولة القانون الحديثة في ضوء الإصلاحات الدستورية الجديدة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد (٢)، (٢٠٢٢)، ص٦٠٢.

وتنطبق سيادة القانون على العلاقة بين السلطات الحكومية من جهة، والمواطنين، والمقيمين، والجهات الخاصة (الجمعيات، والشركات) من جهة أخرى، وبكيفية وضع القوانين، أو الطريقة التي ينبغي بها معاملة المشتبه، في ارتكابه جرم أو جنح، أو طريقة فرض الضرائب، وتحصيلها، كما تتصل بمسائل أخرى، مثل: بيع، أو شراء الممتلكات، سواء كانت هاتفًا محمولًا، أو سيارة، أو قطعة أرض، أو منح تعويض مستحق، عن ضرر ناجم من حادث مرور، أو العلاقات الأسرية، مثل: الزواج، أو الطلاق، أو الإرث، وغير ذلك[٣٠].

٣- تنمية مستدامة Sustainable development: تحتل التنمية المستدامة مكانة مهمة لدى الباحثين، والمهتمين بالبيئة، وصنّاع القرار، وتأتي هذه الأهمية من الضغوط المتزايدة، على الإمكانات المتاحة في دول العالم (المتقدمة، والنامية)، فهي عملية ديناميكية تهدف إلى تنظيم المجتمع، وتوزيع السلطة، والموارد، والوظائف، بين أفراده، كما تسعى إلى تحويل الخطط التنموية العلمية، إلى مشاريع استراتيجية فعّالة، تحقق النتائج المرجوة من التغيير. ويتم ذلك عبر إعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية، وتعديل الأدوار، والمواقع، وتحريك الإمكانات المتنوعة، والمتعددة، بعد تحديدها، وتوجيهها، باتجاه تحقيق الأهداف المرجوة، لبناء دعائم الدولـة العصرية.

ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة، بمفهومها الشامل، ومنهجها المتكامل، لا بدَّ من توافر إرادة سياسية حقيقية لدى الدولة، إلى جانب استعداد فعلي لدى المجتمعات، والأفراد، للمساهمة في إنجاحها. فالتنمية المستدامة ليست مهمة حكومية، أو فردية، فحسب، بل هي عملية مجتمعية تتطلب مشاركة فعَّالة، ومنسقة، من جميع الأفراد، والجماعات، والقطاعات، ولا يمكن أن تقوم على جهود فئة محدودة، أو على إيراد واحد فقط، إذ إنَّ غياب المشاركة المجتمعية الواسعة، وافتقار الحريات الأساسية، يؤدي إلى ضعف الالتزام بأهداف التنمية، ويحول دون تحمّل أعبائها، أو الاستفادة المنصفة من مكاسبها. كما أنَّ تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والدخل، وتكافؤ الفرص، وإتاحة الحراك الاجتماعي، لا يمكن تصوره من دون مساهمة الجميع[٣١]. لذا، فإنَّ اضطلاع كل فئة بدورها المنوط بها، يعدُّ ضرورة أساسية للنهوض بالمجتمع، وتحقيق تطلعاته نحو حياة كريمة.

يتضح ممَّا تقدم: أنَّ نظام النزاهة الوطني يكون فعّالًا، ومتينًا، عندما تعمل كل الركائز بشكل جيد، وتؤدي مهامها بكفاءة عالية، ولكن عندما تكون الأنظمة، واللوائح، والمحاسبة ضعيفة، فإنَّ الفساد ينمو، ويزدهر، ويؤدي إلى عواقب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وخيمة، كما أنَّ ركائز النظام مترابطة، ومستقلة، وأنَّ ضعف أحدها سيحمل مزيدًا من الأعباء على الركائز الأخرى، وعندما يكون عدد من الركائز ضعيفة، فإنَّ النظام يصبح عاجزًا عن دعم، أو الحفاظ على نوعية الحياة، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة، وربما ينهار، ويسقط.

---

(٣٠) مجموعة مؤلفين: سيادة القانون دليل للسياسيين، ترجمة: عزه قناوي، معهد راؤول ويلنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون لعام (٢٠١٢)، ص٦.

(٣١) زينة عبد المحسن راشد: تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إشراقات تنموية، العدد (٢٠)، (٢٠١٩)، ص٢٢٦.

المبحث الثالث

أهداف نظام النزاهة الوطني

تهدف منظومة النزاهة الوطنية، إلى ترسيخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والعدالة في إدارة الشأن العام، ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، عبر ضمان التزام المسؤولين بالقانون، والمعايير الأخلاقية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وحماية المال العام، وتفعيل آليات الرقابة، والمحاسبة، ومن ثَمَّ خلق بيئة سياسية، وإدارية، وقانونية، توفر مناخًا داعمًا للنزاهة، وذلك عن طريق استراتيجية ترتكز على خمسة أهداف رئيسة، تنبثق عن كل هدف استراتيجي، مجموعة من الأهداف الفرعية، ضمن منهجية دقيقة تضمن الترابط، والتكامل، بينها. ونظرًا للتداخل الكبير في قضايا مكافحة الفساد، فإنَّ الأهداف الاستراتيجية غالباً ما تكون متقاطعة، ومترابطة، بل إنَّ كلًا منها يؤثر في الآخر، الأمر الذي يوجب العمل على تحقيقها بشكل متوازٍ، ومتناسق. ويمكن إدراج تلك الأهداف المرجوة، في الآتي:

أولاً- جهاز إداري كفء يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر[٣٢]: يُعَدّ الجهاز الإداري حجر الزاوية، في إطار جهود الدولة الرامية لمكافحة الفساد، وذلك لكونه الجهة الأساسية المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة من جانب، والمرآة الحقيقية لطبيعة التفاعلات اليومية، والمباشرة، بين المواطنين، والعاملين، من جانب آخر.

ويدعم هذا الهدف جهود الدولة في مجال مكافحة الفساد، بالتركيز على (٥) أهداف فرعية، هي:

١- تحديث البنية المؤسسية التشريعية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة.

٢- رفع كفاءة منظومة الخدمات الحكومية.

٣- تطوير استكمال منظومة الموارد البشرية بالجهاز الإداري للدولة.

٤- إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية.

٥- إنشاء منظومة إدارية متكاملة تتسم بالمرونة، والكفاءة، قادرة على الاستجابة الفعّالة، لاحتياجات المستثمرين، ومتطلباتهم.

ثانياً- بنية تشريعية وقضائية فعَّالة لدعم مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الناجزة[٣٣]: تُعَدّ التشريعات من أبرز الأدوات الأساسية في منع، ومكافحة الفساد، فعلى الرغم من أنَّ الاتفاقيات الدولية، والإقليمية، تضع الأطر العامة للتصدي للفساد، تبقى مسؤولية صياغة منظومة قانونية، تتلاءم مع الخصوصيات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، منوطة بالحكومات الوطنية.

---

(٣٢) Integrity Framework for Public Sector Organizations for Economic Co-operation and Development, 2017. https://www.oecd.org/en/about.html .

(٣٣) Guidebook on Anti-Corruption in Public Procurement and the Management of Public Finances. United Nations Office on Drugs and Crime, 2013.

ويسهم هذا الهدف في تعزيز جهود الدولة لمكافحة الفساد، عن طريق التركيز على (٣) أهداف فرعية، هي:

١- تعزيز التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد.

٢- دعم التحول الرقمي لتحقيق العدالة الناجزة.

٣- تعزيز كفاءة وقدرات أعضاء الجهاز القضائي، والعاملين فيه في مجال مكافحة الفساد.

ثالثاً- جهات مسؤولة وقادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ حكم القانون[٣٤]: تضطلع الجهات الرقابية، والأمنية، المعنية بمكافحة الفساد، بمهام أساسية في ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز النزاهة، عن طريق تبني تدابير وقائية، تحدّ من فرص وقوع الفساد، والمشاركة في صياغة السياسات ذات الصلة، والإشراف على تنفيذها بالتعاون مع الجهات المختصة. وتشمل اختصاصاتها أيضاً تلقي البلاغات، والشكاوى، المتعلقة بشبهات الفساد، والتحقق منها، وملاحقة المتورطين فيها قانونيًا.
ومع تطور السياقات المحلية، والدولية، تظهر أنماط، وأشكال، جديدة من الفساد، مما يفرض تحديات إضافية على تلك الجهات، ويستدعي تحديثاً مستمرًا في أدواتها، وإجراءاتها.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا التوجه إلى تمكين الجهات المعنية بمكافحة الفساد، وإنفاذ القانون، عبر (٥) أهداف فرعية، هي:

١- دعم الإطارين التشريعي، والمؤسسي، لجهات إنفاذ القانون، وتعزيزها.

٢- رفع كفاءة القدرات البشرية، والمادية، والمالية، لجهات إنفاذ القانون.

٣- تطوير السياسات، والإجراءات، المعنية بمكافحة الفساد.

٤- تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية، وغير المصرفية.

٥- تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، وتطبيق القانون.

رابعاً- مجتمع يمتلك الوعي الكافي بخطورة الفساد وقادر على التصدي له ومكافحته[٣٥]: تتضاعف فاعلية جهود مكافحة الفساد، في المجتمعات التي تتمتع بوعي حقيقي بمخاطره، وسبل الوقاية منه، وتمتلك القدرة على ممارسة الرقابة، والمساءلة المجتمعية، عن طريق أنظمة فعّالة للإبلاغ، وتلقي الشكاوى، تتسم بالكفاءة، وسرعة الاستجابة. وتضطلع مؤسسات الدولة كافة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بدور محوري في توعية المواطنين، وتعزيز قدراتهم على أداء دورهم الرقابي، بما يسهم في ترسيخ الثقة في نزاهة منظومة مكافحة الفساد.

---

(٣٤) رنا حمدي: أهداف لاستراتيجية مكافحة الفساد، صحيفة الوطن الإلكترونية، ١٥ كانون الأول ٢٠٢٢، الرابط الآتي: https//:www.elwatannews.com/news/details. 6372818/

(٣٥) United Nations Convention against Corruption. United Nations Office on Drugs and Crime, 2004. https://www.unodc.org/unodc/en/corruption

ويُرَكّز هذا الهدف الاستراتيجي على تعزيز الوعي المجتمعي بمكافحة الفساد، عن طريق (٥) أهداف فرعية، هي:

١- توعية الأفراد والمجتمع، وتمكينهم، في مجالات مكافحة الفساد.

٢- تفعيل أدوات الرقابة، والمساءلة المجتمعية، في مواجهة الفساد.

٣- تعزيز إسهام القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، في جهود مكافحة الفساد.

٤- دعم دور المؤسسات التعليمية، والبحثية، في ترسيخ ثقافة مناهضة للفساد، لاسيَّما بين الأطفال، والشباب.

٥- تنشيط دور المؤسسات الإعلامية، والثقافية، والدينية، في نشر السلوكيات، والممارسات المناهضة للفساد.

خامساً- تطوير التعاون الدولي، والإقليمي، لمكافحة أشكال الانحرافات كافة، ومنها الفساد[٣٦]: تتطلب مواجهة الفساد اعتماد نهج تكاملي، لا يقتصر على الجهود الوطنية فحسب، بل يمتد ليشمل التعاون الإقليمي، والدولي، نظراً للطبيعة العابرة للحدود لهذه الظاهرة. فالفساد لم يعد مسألة داخلية تخص دولة بعينها، بل أصبح مشكلة عالمية تؤثر في مختلف المجتمعات، والاقتصادات، الأمر الذي يجعل من التنسيق، والتعاون، المشترك بين الدول ضرورة ملحة، كما أكدت ذلك ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي نصّت على أنَّ «الفساد لم يعد شأنًا محليًا، بل هو ظاهرة تمس كل المجتمعات، والاقتصادات، ما يجعل التعاون الدولي لمنعه، ومكافحته، أمراً ضرورياً».

ويرتكز الهدف الاستراتيجي على (٣) أهداف فرعية تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الفساد، وهي:

١- دعم تبادل المعرفة، والخبرات، والمعلومات، ذات الصلة بمكافحة الفساد.

٢- تعزيز تفعيل، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، والإقليمية، المعنية بصيانة النزاهة، ومكافحة الفساد.

٣- تعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال، واسترداد الموجودات.

---

(٣٦) Ibid.

وهناك أهداف أخرى ضمن تحقيق جهود تعزيز منظومة النزاهة الوطنية، يتم اتباع مجموعة من الخطوات الأساسية، نذكر منها[٣٧]:

١- المساهمة في تطوير وتطبيق تشريعات مكافحة الفساد: العمل الوثيق مع السلطة التشريعية، لتقديم المساعدة، والتوجيه، والإرشاد، في وضع تشريعات فعَّالة لمكافحة الفساد، بحيث تتفق مع المعايير الدولية، وتعزز النزاهة، والشفافية.

٢- تطوير الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد: اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حالات الفساد، وذلك بترسيخ الضمانات المؤسسية، وبناء القدرات لدى أصحاب المصلحة، المعنيين بمكافحة الفساد.

٣- تعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة في القطاع العام: حشد التأييد، واقتراح تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية، ووضع ممارسات الحكم الصالح، لترسيخ قيم الشفافية، والمساءلة، في القطاع العام.

٤- تنسيق جهود مكافحة الفساد بكفاءة مع جميع أصحاب المصلحة في البلد: إشراك جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، بشكل فعَّال في مكافحة الفساد، وإنشاء إطار فعَّال للتعاون، وتبادل المعرفة، وإزالة الحواجز التي تعيق التعاون.

٥- رفع مستوى الوعي ونشر ثقافة مكافحة الفساد: تمكين المجتمع المدني، والمواطنين، ووسائل الإعلام، والحكومة، والقطاع الخاص، من أجل نشر ثقافة مكافحة الفساد.

٦- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية: تنفيذ آلية فعَّالة للتعاون الدولي، لتنسيق الجهود في مجال الحكم الصالح، ومكافحة الفساد في المنطقة، وعلى الصعيد الدولي.

الخاتمة

في ختام البحث يتبين أنَّ النظام الوطني للنزاهة، يمثل ركنًا أساسيًا لتحقيق الحكم الصالح، ومكافحة الفساد، عن طريق تعزيز الشفافية، والمساءلة، وترسيخ مبادئ سيادة القانون، والعدالة، والمشاركة السياسية، والتعددية، مع احترام حرية الإعلام، والرأي، مما يُمهّد لبناء نظام مؤسساتي سليم قائم على النزاهة.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها:

١- إنَّ النظام الوطني للنزاهة، لا يمكن اختزاله في جهة رقابية واحدة، بل هو شبكة متكاملة تضم مؤسسات رسمية، وأخرى غير رسمية.

٢- إنَّ نجاح نظام النزاهة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإصلاح التشريعي، والمؤسسي، وتعزيز مبدأ المساءلة، والمحاسبة.

(٣٧) ينظر: الأهداف الاستراتيجية (رؤيتنا.. رسالتنا.. أهدافنا الاستراتيجية)، موقع نزاهة، متاح على الرابط الآتي: https//:www.nazaha.gov.kw/nazaha/strategic-goals.

٣- إنَّ بناء ثقافة مجتمعية تقوم على النزاهة، يتطلب إصلاحًا تربويًا، وإعلاميًا، طويل الأمد.

٤- إنَّ غياب الإرادة السياسية، وعدم تفعيل القوانين، يؤدي إلى هشاشة النظام الرقابي، ويضعف من فاعلية الجهود الإصلاحية.

المقترحات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يُوصي بالآتي:

١- إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للنزاهة، تضع أهدافاً واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، بمشاركة جميع الجهات المعنية.

٢- تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، والقضائية، وضمان حمايتها من التدخلات السياسية، والإدارية.

٣- إدراج مفاهيم النزاهة والشفافية في المناهج التعليمية على جميع المراحل، لتكوين جيل واعٍ، ورافض، لممارسات الفساد.

٤- مراجعة وتحديث التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد، والنزاهة، بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية، والممارسات الفضلى.

المصادر

أولاً- الكتب العربية والمترجمة

١- أنور أحمد، التوعية الاجتماعية، دار مطابع الشعب، بغداد، (١٩٨١).

٢- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر (بحث في تغيير الأجيال والعلاقات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠١٠).

٣- لطفي بركات أحمد، القيم والتربية، دار المريخ للنشر، الرياض، (١٩٨٣).

٤- مجموعة مؤلفين، سيادة القانون دليل للسياسيين، ترجمة: عزة قناوي، معهد راؤول ويلنبيرغ لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون، (٢٠١٢).

٥- مجموعة مؤلفين، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، منظمة الشفافية الدولية والمركز اللبناني للدراسات، (٢٠٠٩).

٦- محمد مصطفى عطا، نحو وعي جديد، دار المعارف للطبع والنشر، مصر، (١٩٧٧).

٧- منى رمضان، الإدارة العامة والفساد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، (٢٠١٧).

ثانياً- البحوث والدراسات والمجلات والدوريات

١- حنان طهاري، ترقية مقومات دولة القانون الحديثة في ضوء الإصلاحات الدستورية الجديدة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد (٦)، العدد (٢)، (٢٠٢٢).

٢- رنا حمدي، أهداف لاستراتيجية مكافحة الفساد، صحيفة الوطن الإلكترونية، (٢٠٢٢).

٣- زينة عبد المحسن راشد، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة إشراقات تنموية، العدد (٢٠)، (٢٠١٩).

٤- سوزي عدلي ناشد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية، دراسة تطبيقية على مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٢)، (٢٠١٨).

٥- عبد الكريم عبيد جمعة الكبيسي، قياس مستوى جودة الحياة لدى أعضاء هيئات التدريس في الجامعات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد (١٣)، العدد (٤٩)، (٢٠١٦).

٦- عبير أحمد أنور، وفاتن صلاح عبد الصادق، دور النتائج والتفاؤل في التنبؤ بنوعية الحياة لدى عينة من طلاب الجامعة، مجلة دراسات عربية، العدد (٣٤)، (٢٠١٠).

٧- غزوان رفيق عويد، «دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية»، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العراق، العدد (٩)، (٢٠١٦).

٨- مجموعة باحثين، دراسة حول نظام النزاهة الوطني، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لبنان، (٢٠٠٩).

٩- محمود عبدالحليم منسي، وعلي مهدي كاظم، مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، (٢٠٠٦).

١٠- موسى محمد آل طويرش، الوعي السياسي عنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٨)، (٢٠٠٩).

١١- ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة: التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، (٢٠٠٢).

١٢- يعقوب يوسف الكندري، دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية، بحث مقدم إلى مؤتمر الوحدة الوطنية، الكويت، (٢٠٠٨).

ثالثاً- المصادر الأجنبية

1- Guidebook on Anti-Corruption in Public Procurement and the Management of Public Finances. United Nations Office on Drugs and Crime, 2013.

2 - Integrity Framework for Public Sector Organizations. OECD, 2017.

3- United Nations Convention against Corruption. United Nations Office On Drugs and Crime, 2004.

4- World Health Organization, Measuring Quality of Life WHOQOL,

رابعًا- المواقع الإلكترونية

1- الأمم المتحدة: ما المقصود بسيادة القانون؟

https://www.un.org/ruleoflaw/what-is-the-rule-of-law

2- الأهداف الاستراتيجية (رؤيتنا.. رسالتنا.. أهدافنا الاستراتيجية)، موقع نزاهة:

https://www.nazaha.gov.kw/nazaha/strategic-goals

3- مركز البيان للدراسات والتخطيط: تقييم نظام النزاهة في العراق (خارطة طريق عملية)، https//:www.bayancenter.org21/5/2019.

4- منظمة الشفافية الدولية: https://www.transparency.org/en